إدارة الأزمة السورية وفق منظور السياسة الخارجية الأمريكية

-فترة حكم الرئيس أوباما-

Managing the Syrian Crisis According to the Perspective of U.S. Foreign Policy – The Obama Administration Era



مخبي حسيبة

جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية(الجزائر)

h.mokhbi@univ-alger3.dz

د.حطاب عبد المالك

جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية(الجزائر)

hattab.abdelmalek@univ-alger3.dz

تاريخ الارسال: 2025/10/23 تاريخ القبول: 2025/12/17 تاريخ النشر: 2025/12/28

ملخص:

يناقش هذا المقال توجهات السياسية الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس أوباما من خلال آليات إدارتها للأزمات الدولية بصفة عامة و أزمات منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، لاسيما بعد الأزمات التي شهدتها أغلب دول المنطقة العربية منذ سنة 2011 في إطار ما يعرف بثورات الربيع العربي، والثورة السورية جزء من هذه الأزمات التي مثلت مسرحا واسعا لكل أشكال الفوضى و اللاستقرار و فتحت المجال للتدخل الخارجي وأن تكون مجال لتضارب مصالح الدول المتنافسة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة عمدت إلى ترتيب أولويات سياستها الخارجية، تماشيا مع المعطيات والتحولات الجديدة حفاظا على مكانتها ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأزمة، السياسية الخارجية الأمريكية، الأزمة السورية، الشرق الأوسط

Abstract

This article discusses the trends of US foreign policy under President Obama through its mechanisms for managing international crises in general and crises in the Middle East region in particular, especially after the crises witnessed by most Arab countries since 2011 within the framework of what is known as the Arab Spring revolutions.

The Syrian revolution is part of these crises that have represented a wide stage for all forms of chaos and instability and opened the way for foreign intervention and became an area for the conflict of interests of competing countries, led by the United States of America.

The latter has arranged its foreign policy priorities, in line with new data and transformations to preserve its position and strategic interests in the region.

Keywords : Crises management, US foreign policy, The Syrian crises, the Middle East

مقدمة:

يعد التفاوت في امتلاك عوامل القوة في العلاقات الدولية، من أسباب زيادة حدة الأزمات الدولية، إذ بينما تعمل الدول المتقدمة على امتلاك عناصر القوة المختلفة والارتقاء بوسائلها المادية، ترى في سلوك الدول الراغبة في زيادة قوتها لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية على أنه يهدد مصالحها الحيوية، مما يؤدي إلى نشوب الأزمات بينها، وخوفا من تأثيرات هذه الأزمات تسعى الدول من خلال سياستها الخارجية إلى احتوائها من خلال "إدارة الأزمة".

و تعد الأزمة السورية الراهنة حلقة هامة في سياق تحولات النظام الدولي و ذلك للأسباب التالية (فايز محمد فرحات، 2013):

- الموقع الجيوسياسي لسوريا بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، حيث يمثل موقعها نقطة تقاطع مصالح العديد من القوى الإقليمية والدولية .
- بروز مصالح مشتركة بين قوتين أساسيتين هما الصين وروسيا كشفتها الأزمة السورية، وهما القوّتان الرئيستان المرشّحتان كأقطاب جديدة في مواجهة الولايات المتّحدة.
- طبيعة نظام بشار الأسد وموقع سوريا في إطار التحالفات والمحاور الإقليميّة والدولية.

أين تحوّلت الأزمة السورية من أزمة داخلية إلى أزمة إقليمية – دولية، وأصبحت سوريا ساحة لمختلف التفاعلات والتجادبات الدولية والإقليمية والتي تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا بارزا فيها.

أهمية وأهداف البحث:

تسعى هده الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية في إدارتها للازمات الدولية بصفة عامة والأزمة السورية بصفة خاصة، لاسيما وأن الاستراتيجية الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط توصف بالثابتة والمتغيرة وفقًا لما يخدم المصالح الأميركية.

إشكالية البحث:

كيف أدارت الولايات المتحدة الأمريكية الأزمة السورية من خلال سياستها الخارجية وما هي الآليات التي اعتمدت عليها في ذلك؟

- **منهج البحث:**

انطلاقا من طبيعة دراستنا والتي تتناول الأزمة السورية وكيفية إدارتها فإنه تم الاعتماد على توليفة منهجية ونظرية تكونت مما يلي:

1- النظرية الو اقعية: وتعتبر أكثر النظريات اتصالا بالواقع الدولي وتعبيرا عن أوضاعه، ومن دعاتها البارزين هانس مورغانتو، ودعامتا التحليل في هذه النظرية هما : فكرة المصلحة (interest) وفكرة القوة (power) ، و حسب الواقعية فان العلاقات الدولية عبارة عن صراع مستمر من أجل القوة وتحقيق المصالح بغض النظر عن الانعكاسات التي تخلفها تجاه بقية الدول الأخرى (اسماعيل صبري مقلد، 1987، الصفحات 18-19).

2- المقاربة النسقية: السياسة الخارجية من وجهة نظر أنصار هذه المقاربة هي ضمن نسق مدخلات البيئة الخارجية والداخلية، ونسق النظام الدولي ككل، ومن ثم تعكس قرارات السياسة الخارجية ودوافع البيئة الداخلية والخارجية (مصباح عامر، 2005، الصفحات 223-224).

3- نموذج ريتشارد سنايدر: يرى ريتشارد سنايدر في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل، وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارات معينة ، وهذه البيئة تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي ويؤثر في هذه الأطراف المتفاعلة مجموعة من العوامل، ومن خلال التفاعلات التي تحدث بين هذه الاعتبارات كلها ينتج قرار السياسة الخارجية بصورة أو بأخرى (اسماعيل صبري مقلد، 1987، صفحة 248).

وعليه فإن تحليلنا لقرارات السياسة الخارجية الامريكية يتطلب منا الاعتماد على هذا النموذج وذلك لمعرفة العوامل المؤثرة على صناعة قراراتها في إدارتها للأزمة السورية .

وإلى جانب هذه النظريات تم الاعتماد أيضا على المنهج التاريخي : الذي تم توظيفه في دراسة تحولات السياسة الخارجية الأمريكية ومحدداتها، إلى جانب تطورات الأزمة السورية، والمنهج التحليلي: لتفسير الإستراتيجية الأمريكية في إدارتها للأزمة السورية.

ولمناقشة هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية المذكورة أعلاه، تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول: الإطار النظري لإدارة الأزمات في السياسة الخارجية**
- **المحور الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة أزمات الشرق الأوسط**
- **المحور الثالث: آليات إدارة الأزمة السورية وفق توجهات السياسة الخارجية الأمريكية**

المحور الأول: الإطار النظري لإدارة الأزمات في السياسة الخارجية

تعتبر مرحلة بناء الإطار النظري في أي ورقة بحثية من أهم المراحل، باعتباره يمثل المرشد المعرفي والمنهجي لأي باحث، كما أنه يساهم في إزالة الحواجز المفهوماتية وزيادة التحكم في المادة العلمية الموجودة.

1-1تعريف إدارة الأزمة الدولية

نشأت و تطورت بحوث إدارة الأزمة ضمن كل العلوم الاجتماعية المختلفة، مع اتفاق أغلب الباحثين على أن بداية بحوث إدارة الأزمات ارتبطت بنهاية الحرب العالمية الثانية، و حسب مصطفى علوي فدراسة الأزمات الدولية كانت عبر مرحلتين هما :

- الأولى: و تمتد من نهاية القرن 19 الى نهاية الخمسينات .

- الثانية: و تبدأ من عقد الستينيات وتستمر إلى الوقت الحالي ، و خلال هذه المرحلة بدأت تظهر الدراسات السياسية للأزمات الدولية مستخدمة المناهج والأدوات التحليلية الحديثة التي تطورت في إطار علم السياسة، و كانت الإسهامات الأولى من قبل الأستاذ "Charles Mclelland" الذي نشر بحثه عن (الأزمات الدولية الحادة) في مجلة " السياسات العالمية" "World Politics" في عام 1961 (مسعود شوية، 2005، الصفحات 22-23).

وفي ضوء ذلك يمكن تناول أهم الإسهامات حول مفهوم إدارة الأزمة من خلال عرض التعاريف التالية:

- **تعريف "Hans Peter Neuhold"** : يعرف إدارة الأزمات بأنها " الإحتواء و التلطيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع" (James L Richardson, 1988, p. 15).

- **تعريف الكاتبين "جورج وسيمونز"** : هي " كل الإجراءات المؤدية إلى ضبط النزاع و الحد منه في مواجهة محاولات الاستفزاز وتصعيده" (عباس رشدي العماري، 1993، صفحة 18)

- أما بالنسبة للباحثين العرب فنجد:

- **تعريف "السيد عليوة"**: يرى أن إدارة الأزمات :" تعنى بالأساس كيفية التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها و الإستفادة من إيجابياتها وهو علم إدارة التوازنات المختلفة و بحث آثارها في كافة المجالات" (السيد عليوة، 2004، صفحة 18)

- **تعريف "أمين هويدي"**: يقول "إدارة الأزمة الغرض الرئيسي منها هو صنع المواجهة المباشرة بين أطرافها باستخدام القوات المسلحة فإن لم يحدث هذا وبدأ القتال اعتبرت إدارة الأزمة فاشلة (اسماعيل عبد الفتاح، 2001، صفحة 20).

ومن التعاريف المذكورة اعلاه، يمكن التنويه ان مفهوم إدارة الازمة يتداخل أيضا مع مفاهيم اخرى وهي : درء الأزمة، إدارة السلام، الوقاية من الأزمات، إدارة الصراع، إدارة النزاع و إدارة الحرب.

2-1 السياسة الخارجية وإدارة الأزمة الدولية: علاقة في إتجاهين

يوجد ارتباط كبير بين إدارة الأزمة والسياسة الخارجية، وهذا الارتباط جاء في إطار علاقة في اتجاهين علاقة تموقع من جهة وعلاقة توظيف من جهة أخرى، وسنأتي لتوضيح ذلك فيما يلي:

الاتجاه الأول: إدارة الأزمة الدولية و السياسة الخارجية: علاقة تموقع

اجتاحت تقنية إدارة الأزمات حقل العلاقات الدولية و حقل السياسة الخارجية بقوة، بعدما ظل ينحصر استخدامها في مجالات الاقتصاد و الإدارة لمدة طويلة ، وذلك لأنها أنجح وسيلة لتطويق واحتواء الأزمات الدولية، التي لها أكبر التأثير على السياسة الخارجية للدول الداخلة في أزمة (محمد السيد سليم، 1988، الصفحات 357-359)ويبرز تأثير الأزمة الدولية على السياسة الخارجية في النقاط التالية :

1- تؤدي الأزمة الدولية إلى الإجهاد النفسي لصانع السياسة الخارجية: إذ تؤثر الأزمة الدولية بشكل سلبي على القدرات و المهارات الذهنية لصانع قرار السياسة الخارجية خاصة، و أنها تزيد من سلطته على حساب تضاؤل حجم دور مجموعة اتخاذ القرار، وهو ما ينتج حالة من الإجهاد النفسي لصانع السياسة الخارجية و ينعكس بدوره على عملية اتخاذ القرار ، و يزيد هذا الإجهاد بامتداد الأزمة زمنيا حيث يؤدي امتداد الأزمة إلى مجموعة من التغيرات البيولوجية لدى صانع السياسة الخارجية مما قد يفقده القدرة على التفكير الرشيد في الموقف، و يذهب بعض الدارسين إلى أنه من الممكن تبين هذا الإجهاد في التعبيرات الصوتية لصانعي السياسة الخارجية حين يقومون بشرح المواقف لشعوبهم. ويوضح "هولستي" أن الإجهاد النفسي الذي يمر به صانع السياسة الخارجية أثناء الأزمة يؤثر في ثلاثة أبعاد مرتبطة بعملية اتخاذ القرار (إدريس لكريني، 2006)، وهي: حجم الانتباه، و الجمود الذهني وإدراك حدود الوقت. وتؤدي هذه الظواهر إلى نتائج هامة بالنسبة لعملية اتخاذ القرار أهمها تشويه المعلومات الداخلة في عملية اتخاذ القرار، إما برفض المعلومات الأساسية أو بإعادة تفسير بعض المعلومات بشكل يتفق والخبرات الماضية أو عقائد صانع القرار. والتركيز على قضية واحدة في الغالب هي القضية الأمنية – العسكرية و إهمال القضايا الأخرى و تضييق عملية البحث عن البدائل والذي يؤدي إلى تشويه عملية تقويم البدائل. (محمد السيد سليم، الصفحات 357-359)

2- تؤثر الأزمة الدولية على التزامات السياسية الخارجية: فالدولة في مواجهة الخارج ليست حكما وإنما فاعلا، أي أن علاقاتها مع الخارج تحكمها مفاهيم المصداقية، والشرط الأول لمصداقية حكومة اتجاه الحكومات الأخرى مدى فعاليتها وقدراتها على آداءاتها الوظيفية، وكذا الوفاء بالالتزامات، وما يلاحظ هو أن الأزمة تنفي هذه الإمكانية. إذ أنها تؤدي إلى تقلص تكفل الدولة ببعض القضايا الدولية سواء المتعلقة بمصالحها المباشرة أو المتعلقة بالشؤون الإنسانية والسبب في ذلك هو أن الدولة تلجأ إلى تخصيص جميع موارد السياسة الخارجية لخدمة القضايا المتعلقة بإيجاد حل لأزمتها. وهذا فالوفاء بالالتزامات الدولية ليست قضية أخلاقية بقدر ما تتحكم فيها اعتبارات: القدرات الاقتصادية، شرعية النظام السياسي وكذا درجة التجانس الاجتماعي ووحدة التصور الداخلية.

وباعتبار أن الحديث عن السياسة الخارجية هو حديث عن مجموعة من الأهداف والتوجهات والوسائل التي تضمن تحريك الفعل الخارجي وباعتبار أن السياسة الخارجية تحتاج إلى موارد ضخمة فإن الأزمة تؤدي إلى تقليص مواردها وكذا القضاء على التصور الإيديولوجي والاستراتيجي للسياسة الخارجية وبالتالي تراجع القدرات على الوفاء بالالتزامات الدولية، بالإضافة إلى ذلك تصبح الأزمة سببا في تهديد الأمن الخارجي كما تؤدي إلى تراجع القدرات التفاوضية وتصبح الدولة غير قادرة على تحريك مواردها خلف سياستها الخارجية. خاصة وأن جوهر العلاقات فيما بين الدول هو "القدرة على الالتزام" وقبله القدرة على الفعل.

3- تعمق الأزمة الدولية من الطابع العدائي للسياسة الخارجية :باعتبار أن الحافز الذي أنشأ الأزمة الدولية يمثل تهديدا أساسيا لأهداف وقيم صانع السياسة الخارجية و أن هذا الحافز هو تعبير عن العلاقات العدائية بين الدولة التي ينتمي إليها صانع السياسة الخارجية والطرف الخارجي، فإن هذا الحافز يؤدي إلى تعميق شعور صانع السياسة الخارجية بعدوانية الطرف الخارجي، ويؤدي هذا السياق بصانع السياسة الخارجية إلى تفسير كل تصرف من الطرف الخارجي على انه يشكل تهديدا لأهدافه الأساسية، حتى وإن لم ينطوي هذا التهديد لأهداف صانع السياسة الخارجية،

فإتباع العدو لسياسات توفيقية أثناء موقف الأزمة يعمق من شعور صانع السياسة الخارجية بعداء العدو، لأنه يفسر عادة على أنه تراجع من العدو أمام السياسات الحازمة التي اتبعها صانع السياسة الخارجية، أو على انه ستار لإتباع مزيد من السياسات العدوانية في المستقبل. (ملاح السعيد، الصفحات 45-46)

4- تؤثر الأزمة الدولية على توجهات السياسة الخارجية: حيث تتحكم الأزمات الدولية في توجهات السياسة الخارجية، من خلال تقديم السياسة الخارجية العديد من التنازلات، سواء في صفة تقليل الدعم لبعض القضايا الدولية، أو في صفة انحناءات استراتيجية وتكتيكية للتعامل مع الأزمة، بحيث قد تلجأ إلى التخفيف من حدة خطاباتها أو تخفيف لهجتها في بعض المواقف أو حتى التنازل عن بعض المبادئ القارة في سياستها الخارجية.

كما أن الأزمات الدولية تؤدي إلى تشتيت وحدة السياسة الخارجية أين يمكن ظهور سياسات خارجية موازية تقودها المعارضة والفئات الاجتماعية المختلفة، ومساس الأزمات الدولية بالإطار الإيديولوجي له أيضا أثر كبير في تحويل اتجاهات السياسية الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأزمات الدولية تؤدي إلى تراجع السياسة الخارجية كونها تعرقلها في تحقيق أهدافها و الإستراتيجية التي رسمتها. (ملاح السعيد، الصفحات 47-49)

وعموما ورغم ما تحمله الأزمة الدولية من آثار سلبية على السياسة الخارجية، فإن هذا لا يمنع من أن تكون لها بعض الآثار الايجابية على عمليات صنع القرار في السياسة الخارجية و تتضح هذه الآثار على عدة مستويات أهمها (محمد السيد سليم، الصفحات 364-365):

1- تؤدي الأزمة الدولية إلى زيادة وضوح وبلورة الأهداف الرئيسية لصانع القرار في السياسة الخارجية، وإلى اكتساب تلك الأهداف معاني إجرائية محددة، وإلى اختبار جدوى ومصداقية تلك الأهداف في التطبيق.
2- تؤدي الأزمة إلى تطوير هياكل اتجاه القرار في السياسة الخارجية ذلك أن خبرة اتخاذ القرار في فترة الأزمة تؤدي إلى إنشاء أجهزة جديدة للمساعدة في جمع المعلومات وتحديد البدائل بعد انتهاء الأزمة كما أنها تؤدي أيضا إلى إدخال تغييرات في هياكل اتخاذ القرار القائمة والأشخاص القائمين عليها.
3- تثير الأزمات الدولية قضية فاعلية السياسة الخارجية، و تعد محكا لاختبار قدرات هذه السياسة على التصرف والتكيف في مواجهة الظروف المتغيرة و المفاجئة. (عبد العفار رشاد القصبي، 2006، صفحة 187).

الاتجاه الثاني : السياسة الخارجية وإدارة الأزمة: علاقة توظيف

إن فوضوية المجتمع الدولي جعلت الدول تتجه إلى زيادة الاهتمام بحفظ البقاء، و هذا الاهتمام يؤدي إلى البحث عن المصلحة القوة و الهدوء (ملاح السعيد، صفحة 26)، و باعتبار الأزمات الدولية من أخطر المواقف التي تواجه الدول- نظرا لما تحدثه من تغيير جدري في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بما يهدد كيانها ويعرضها لتبعات تخرج عن نطاق تحملها و حدود إمكانياتها - فإن الدول المعنية بالأزمة تتجه إلى توظيف كافة إمكانياتها السياسية الداخلية و الخارجية من أجل إحتوائها وتطويقها ضمانا لبقائها، وذلك من خلال إعتمادها تقنية "إدارة الأزمة "، أي أن إدارة الأزمة هي أداة أو آلية توظفها الدول للحفاظ على كيانها في ظل مجتمع دولي يتسم بالفوضوية (عبد اللطيف ناصر الدباء، 2006).

لكن ما يجدر الإشارة إليه أن السياسة الخارجية للدولة تتبنى في إدارة الأزمات مجموعة متنوعة من الأدوات تشمل : وسائل دبلوماسية مثل المفاوضات، المساعي الحميدة، الوساطة، التحقيق، التوفيق، وعرض المنازعات على المنظمات الدولية والإقليمية، كما تتضمن وسائل قانونية مثل التحكيم الدولي والقضاء الدولي، بالإضافة إلى ذلك، هناك وسائل زجرية تتعلق بالضغوط الاقتصادية مثل التهديدات، الحصار، المقاطعة، وتجميد أو حجز أموال في الخارج، وأخيرًا، يمكن أن تشمل الوسائل العسكرية من خلال اللجوء إلى استخدام القوة (إدريس لكريني).

وحسب بعض الباحثين أن الممارسة الدولية تؤكد على أهمية استخدام القوة العسكرية كأداة للردع أثناء مراحل تصعيد الأزمات، شريطة تجنّب أي تحركات أو عمليات قد يُفسّرها الطرف المقابل على أنها استعداد فعلي لخوض أعمال قتالية. (أحمد عباس عبد البديع، 1993، صفحة 126) ، كما أن ميثاق الأمم المتحدة، رغم منعه استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، فإنه يمنح مجلس الأمن صلاحية التدخل العسكري في إطار نظام الأمن الجماعي، وذلك في حال تطور الأزمات الدولية إلى مستوى يهدد السلم والأمن الدوليين، خاصة بعد استنفاد جميع الوسائل السلمية ومحاولات إدارة الأزمة عبر الضغوط غير العسكرية (المادة 42 من الميثاق) من خلال تمكين الدول من ممارسة حقها في الدفاع الشرعي سواء بشكل فردي أو جماعي. (المادة 51 من الميثاق الأممي) (إدريس لكريني، 2006).

إن ما يمكن أن نخلص إليه في الأخير، أن توظيف إدارة الأزمة في السياسة الخارجية، يختلف باختلاف توجهات السياسة الخارجية لكل دولة .

المحور الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة أزمات الشرق الأوسط

لقد أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة خطابا سياسيا يدعو بوضوح وصراحة إلى ظهور ما يسمى عصر السيطرة الأمريكية على النظام الدولي وقد تضمن ذلك الخطاب، صراحة أو ضمنيا ما يؤكد بأن القرن الحادي والعشرين سيكون قرنا أمريكيا (عواد عامر هشام، 2001، صفحة 18) ، وفي هذا السياق تشير مادلين أولبرايت وزيرة خارجية بيل كلينتون" أن التقدم الديمقراطي بني بزعامة أمريكية ويجب أن تستمر هذه الزعامة إذا ما أريد حماية مصالحنا في العالم."، من هذا المنطلق سنتطرق من خلال هذا المحور إلى محددات السياسة الخارجية الأمريكية و أهدافها لفهم توجهات سياستها الخارجية في إدارة الأزمات الدولية لاسيما في منطقة الشرق الأوسط.

1-2 محددات السياسة الخارجية الأمريكية :

تبنت السياسة الخارجية الأمريكية منذ نشأتها توجهات مختلفة عبر عدة مراحل من تطورها كان لها التأثير في بناء سياستها الخارجية، و تتجسد هذه التوجهات في مرحلتين الأولى مرحلة الانعزال والثانية مرحلة التدخل وهو ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

- **المرحلة الانعزالية** :ترجع أسباب هذه النزعة الى الخصائص التالية: الانفصال الجغرافي، المناخ السياسي والإيديولوجي للأمة الأمريكية ،الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، الاهتمام بالشأن الداخلي و عدم التدخل في الشؤون الخارجية، (لويد جنسن ترجمة حمد مفتي ومحمد السيد سلي، 1989، صفحة 95)،و كان الهدف من هذه العزلة هو تحقيق استقلالها وتحصين نفسها وتدعيم وحدتها، وكذا التفرغ لأوضاعها الداخلية وبناء قوتها، خاصة وأنها كانت تتخوف من التوسع الروسي على شواطئ المحيط الهادي لأمريكا الشمالية، الى جانب تخوفها من التحركات الإسبانية في أمريكا اللاتينية (بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، 1976، صفحة 334).

و قد استندت السياسة الخارجية الامريكية في هذه المرحلة على مجموعة من المبادئ، لعل ابرزها مبدأ مونرو ، حيث أوضح الرئيس مونرو في رسالة إلى الكونغرس عام 1832م، أن النظام السياسي للقوة الحليفة يختلف بصورة أساسية عن النظام في الولايات المتحدة، و عليه فإن السياسة الخارجية تم صياغتها على أساس مبدأين دائمين هما (ديين بروسرت ترجمة بدران عبد الرحمن، 2009، صفحة 45): عدم التدخل في المشاكل الأوربية ، وعدم السماح لهذه الدول التدخل في الشؤون الأمريكية وفي بناء الحضارة الأمريكية .

و الولايات المتحدة الأمريكية بتبنيها سياسية العزلة ركزت على التنمية الداخلية ومشاريع البنية التحتية، وتجنبت أي التزامات أو تحالفات خارجية، مع عدم التورط في الصراعات التي كانت تحدث في أوروبا (ولدأباه, السيد، صفحة 29).

إلا أن العزوف الأمريكي ، لم يمنعها من المشاركة في الحرب العالمية الأولى، و الانضمام إلى عصبة الأمم التي أنشأت بعد معاهدة فرساي، و الدخول في الحرب العالمية الثانية الى جانب كل من فرنسا وبريطانيا عندما تعرضت قاعدة **بيرل هاربر** إلى الهجوم من طرف اليابانيين، كما لم يمنعها من التدخل في الصومال، هايتي، البوسنة، كوسوفو.

ثانيا: المرحلة التدخلية:

رفض أنصار النزعة التدخلية التوجه الانعزالي اليميني الذي يدعو إلى دولة أمريكية معزولة عن العالم، كما رفضوا التوجه الانعزالي اليساري الذي تبنى "شعار عش ودع الآخرون يعيشون"، حيث لم تعد هذه الأفكار صالحة في عالم يتجه نحو التقليص من مكانة السيادة الوطنية، ولذلك اصبح من الضروري التدخل في شؤون الدول إذا تدهورت أوضاعهم الداخلية. (مصطفى علوي، 2003، صفحة 68)، وقد حددت دراسة حول "الأيديولوجيا والسياسة الخارجية الأمريكية من خلال تتبعها لتاريخ السياسة الخارجية الأمريكية في القرن العشرين، ثلاثة محاور أساسية شكلت البعد الأيديولوجي الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة في سلوكها تجاه العالم ، وتتمثل في الآتي (صايج مصطفى، 2007، صفحة 21):

1- عظمة الأمة الأمريكية Greatness of the America Nation وضرورة الحفاظ عليها وحمايتها من خلال الحيوية الدولية.
2- تفوق الجنس الأبيض في التراب العرقي Superiority of White people.
3- مواجهة التحديات الثورية التي تهدد المصالح الأمريكية في أي مكان في العالم.

أما عن المحددات التي يستند عليها السلوك الأمريكي الخارجي فتتمثل في الدين، الرأسمال والقوة، أي أن السياسية الخارجية الأمريكية هي محصلة تفاعل وتقاطع الجماعات الدينية المتمثلة في الصهيونية المسيحية واليهودية (الدين)، الشركات الاقتصادية (الرأسمال) والمركب الصناعي العسكري (القوة) (صايج مصطفى، 2007، صفحة 21).

ولهذا دعا المحافظين الجدد الى لعب الدور القيادي و المهيمن على الساحة الدولية خاصة بعد أحدا ث الحادي عشر من سبتمبر2001 (ابراهيم درويش، 2007).

و قد ساعدت أحداث 11 سبتمبر 2001 الولايات المتحدة على إعادة ترتيب الأولويات العالمية مرة ثانية لتضع ما تسميه ب"مكافحة الإرهاب الدولي" على رأس هذه الأولويات، و يعد الشرق الأوسط هدفا استراتيجيا فعالا للولايات المتحدة في إطار حملتها لمكافحة الإرهاب، ما دفع الأخيرة إلى ربط أمنها القومي بأمن منطقة الشرق الأوسط. فكان احتلال أفغانستان والعراق، وذلك من أجل خلق وضع إقليمي جديد يتواءم مع الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة والقائمة على إيجاد ترتيبات أمنية وسياسية وعسكرية واقتصادية، تكون من خلاله واشنطن المتحكم الرئيسي في المنطقة.

2-2 أهداف السياسة الخارجية الأمريكية من خلال إدارتها لأزمات الشرق الأوسط

تستخدم السياسة الخارجية الأمريكية عددا كبيرا من وسائل إدارة الأزمات الدولية ، التي تتروح بين المفاوضات و الوساطات و تقديم المغريات الاقتصادية و المالية و التهديد بالعقوبات واستخدام القوة بما يخدم مصالحها الحيوية وأمنها (عبادة محمد الثامر، 2015، صفحة 80)، و تدخل السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة أزمات الشرق الأوسط يعود الى الأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ، فمن الناحية التاريخية، شكّل الشرق الأوسط ملتقى للحضارات ومسرحًا للتنافس بين القوى الكبرى، نظرًا لموقعه الجغرافي الذي يربط بين القارات الثلاث: أوروبا وآسيا وأفريقيا. كما لعب دوره الحيوي كممر رئيسي للتجارة العالمية ومصدر مهم للطاقة، خصوصًا النفط والغاز، اللذين يمدان الأسواق العالمية باحتياجاتها .(anthony h.cordesman,, 2015)

إذ يضم نحو 48% من احتياطيات النفط في العالم و40% من احتياطيات الغاز الطبيعي. وتُعد هذه الثروات عاملًا حاسمًا في دعم الاقتصاد العالمي، مما ينعكس مباشرة على أمن الطاقة الأمريكي والدولي. كما تحتل المنطقة موقعًا محوريًا في حركة النقل البحري العالمي، إذ يمر عبر مضيق هرمز ما يقارب 20% من تجارة النفط، ما يجعل أي توتر أو اضطراب يكون مصدر تهديد للاستقرار الاقتصادي على المستوى العالمي.

وتلعب الأوضاع الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط دورًا كبيرًا أيضًا في الاهتمام الأمريكي؛ حيث تشهد المنطقة تحولات وصراعات تمتد آثارها إلى الساحة العالمية، مثل التنافس بين القوى الإقليمية في المنطقة، وصعود قوى غير تقليدية مثل التنظيمات والميليشيات المسلحة، ما يدفع الولايات المتحدة للحفاظ على وجود عسكري قوي في المنطقة بهدف حماية مصالحها والحفاظ على الاستقرار (feltman, jeffrey, 2019).

وباعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة العسكرية الأولى في العالم فإن ذلك مكنها من القيام بدورها كإطار لإدارة الأزمات، ولكن ما يميز إدارتها هو لجوئها في كثير من الأحيان إلى استخدام القوة العسكرية، وهو ما دفعنا إلى اختيار الأمثلة التالية والتي برزت فيها الأداة العسكرية بقوة:

-**إدارة أزمة الخليج الثانية**: لقد أدارت واشنطن هذه الأزمة بالأسلوب و الصيغة التي لوحت من خلالها لكل القادة العرب بأن التسوية السلمية ممكنة و أن خيار الحرب مازال بعيدا في الوقت الذي كانت فيه قد أتمت كل استعداداتها العسكرية، كما مارست سياسة التهديد بعدم فسح أي مجال للتراجع العراقي و غلقت كل المنافذ أمامه حيث تمكنت بكل وسائلها الدبلوماسية و السياسية من حشر العراق في الزاوية التي تريدها، بحيث أن السياسة التي انتهجها نظام "صدام حسين" و القرارات السياسية و العسكرية والتي كان يتخذها من حجز الرهائن و قرار ضم الكويت إلى غلق السفارات الأجنبية فيها، خدمت ما كانت تسعى إليه إدارة بوش الأب في الميدان العسكري، وخلقت مبررا لاستخدام القوة العسكرية. وذلك لأن الحل السلمي لهذه الأزمة لا ينسجم مع ما وضع من مخطط استراتيجي للولايات المتحدة (ناظم عبد الواحدجاسور، الصفحات 131-141).

-**إدارة أزمة العراق**: قام المحافظون الجدد في إدارة الرئيس جورج بوش الابن بالاستناد إلى القوة العسكرية في إدارتهم للازمة العراقية، لأن العمل العسكري حسبهم له فوق أهدافه الإقليمية هدف استراتيجي عالمي هو التأكيد على أن الولايات المتحدة مصممة على أن تكون القوة الأوحد في القرن 21. و لذلك خلقت الإدارة الأمريكية لنفسها عدة حوافز ومصوغات في إدارتها لهذه الأزمة، لتبرير غزوها للعراق على أساس أن النظام العراقي هو نظام دكتاتوري فاقد لأي أساس شعبي و تأييد إقليمي، إضافة لامتلاكه أسلحة الدمار الشامل وكذا علاقته بالقاعدة (ناظم عبد الواحدجاسور، الصفحات 298-301).

غير أن السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام، الجمهورية منها أو الديمقراطية تستمر في السعي من خلال سلوكها الخارجي ومختلف تدخلاتها لإدارة أزمات منطقة الشرق الأوسط إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق الأمن الطاقوي ، حيث تتمثل مصلحة الولايات المتحدة في ضمان استمرار تدفق نفط الخليج العربي بأمان وبأسعار مستقرة، مع منع أي قوة دولية من تهديد هذه المصالح أو منافستها. كما تسعى واشنطن إلى كسر الاحتكار الروسي لسوق الغاز الأوروبية، وإبعاد أوروبا عن دائرة النفوذ الروسي المتنامي، من خلال توفير بدائل أخرى لمصادر الغاز الطبيعي تلبي احتياجاتها من دون الاعتماد على الغاز الروسي. ومن هذا المنطلق، ترى الولايات المتحدة أن من الضروري منع وقوع هذه المنطقة تحت سيطرة أي قوة معادية لها. (هنري كيسنجر ترجمة خليل فليحان، 1999).
- الحفاظ على امن إسرائيل و محاربة الإرهاب بمختلف أشكاله، وعبر عن ذلك بريجنسكي الذي يطرح إستراتيجية تنطوي على بعدين أساسيين لكسب الحرب ضد الإرهاب: استئصالهم ،و في الوقت ذاته تشجيع عملية سياسية تتصدى للأوضاع التي مهدت لظهوره، الأمر الذي يقود إلى عزله و القضاء عليه (بريجنسكي ترجمة عمر الأيوبي، 2004، صفحة 42).

3-2 أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس اوباما:

تزامن وصول اوبامامع تدهور صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم ، ناهيك عن المشاكل الاقتصادية التي تتخبط فيها، فقال :

"إني مازلت أرفض فكرة أن زمن أمريكا قد مضى، ومازلت أعتقد أنها مازلت الأمل الأخير والأفضل على الأرض لكن على مدار الأعوام الستة الماضية ظل منصب قائد العالم الحر شاغرا، وحان الوقت للعب هذا الدور مرة أخرى، وأعتقد أن أهم مهام أي حماية الشعب الأمريكي ، وان شخصيا مقتنع بأن أداء تلك المهمة بفاعلية في القرن الحادي والعشرين يتطلب رؤية جديدة للقيادة الأمريكية وفكرا جديدا لأمننا القومي" (عامر هاشم، 2008، صفحة 20)

لهذا فقد ارتكزت أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوبا ما على تحقيق الأهداف والمصالح القومية التالية:

- إعادة بناء القوة الاقتصادية، والعمل على دفع النمو المتوازن والتنمية المستدامة التي يقوم عليها الرخاء والاستقرار العالمي .
- حرمان الدول والجماعات المعادية من امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وذلك عن طريق تأمين المواد التي تستخدم في صناعة الأسلحة النووية نهاية 2013 ،وكذا حضر انتشار المعارف التي تساعد على تطوير البرامج النووية، والعمل على تعزيز معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية . (مجاهد الزيات، 2008).
- العمل على تفكيك تنظيم القاعدة والمنظمات المرتبطة بها في اليمن، الصومال، العراق، دول الساحل الإفريقي .
- تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون والعمل على ضمان الاستقرار والأم والعالمي
- اللجوء إلى الدبلوماسية والمؤسسات الدولية للمساعدة في حل الخلافات والنزاعات ومواجهة التطرف العنيف، ومكافحة التغير المناخي والأمراض الوبائية، وتعزيز أمن الطاقة.

و قد اعتمد الرئيس أوباما نهجا محددا حول العديد من القضايا في العلاقات الدولية بصيغة نسق ثابت في السياسات الخارجية ، ولم يضع سياساته على أساس ردة فعل على التطورات الدولية، أي أن الرئيس اوباما بحث عن استقرار للسياسة الخارجية الأمريكية بقصد التركيز على هدف محدد وتجاوز مرحلة الأزمات والاستنزاف التي تعرضت له من جراء الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية ، والصراع الذي دخلته بصيغة مباشرة مع عدد من الدول، وتلك العقيدة التي تم تبنيها ، تقوم على محورين رئيسين هما:

- تقليل الانخراط الأمريكي في الشؤون الدولية غير المهمة للداخل الأمريكي أو لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية عالميا.
- والسعي لاحتواء الخصوم: الصين، ايران وروسيا.

كما أن رؤية الرئيس أوباما لكيفية إدارة الولايات المتحدة حملت أيضا سمة التغيير على المستويين الداخلي والخارجي، فقد ركز أوباما على ضرورة سحب القوات من العراق، وضرورة استعادة التحالف مع أوروبا، وإعطاء الدبلوماسية والمفاوضات أو ما يعرف بالقوة اللينة دورا بارزا تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

أما فيما يخص الشرق الأوسط فقد كان ولا يزال ضمان أمن إسرائيل أحد الأوليات الرئيسة لجميع الإدارات المتعاقبة، بما فيها إدارة الرئيس أوباما التي تضع ضمن أولوياتها الأساسية المحافظة على التدفق الحر لإمدادات الطاقة خاصة من منطقة الخليج العربي ، و أن الإدارة الأمريكية قامت بتوظيف الثورات العربية لتحقيق اهدافها الاستراتيجية في المنطقة، و هي الأفكار التي أكد من خلالها المستشرق الصهيوني الأمريكي برنارد لويس "أن الأهداف الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة، لا يمكن تحقيقها دون الدفع نحو تقسيم المنطقة، بحيث تكون لكل قبيلة و لكل مذهب ديني دويلة خاصة به، وعلى حد قوله: " فإن العرب و المسلمين قوم فاسدون، فوضويون، و إذا تركوا لأنفسهم فسيفاجؤون العالم المتحضر بموجات بشرية ارهابية، تدمر الحضارات". ولذلك، فهو يؤكد بأن السبيل الأمثل للتعامل معهم، يكمن في تدمير بنائهم الثقافي والعقائدي، وضرورة تدمير ثقافتهم العدائية، وانتزاع قيمهم الدينية من ممارسات وسلوكيات مجتمعاتهم. و هو ما دفع أكثر بالإدارة الأمريكية إلى تبني استراتيجية تفكيك المنطقة من الداخل بالاعتماد على ما وصف بمدخل الفوضى الخلاقة (مجدي كامل ، 2013، صفحة 13) .

هده الأخيرة التي تعتمد على ركائز أهمها، توظيف و استغلال التنوع العرقي و الطائفي، فالتنوع من حيث التركيبة المجتمعية في كثير من الدول العربية، مثل أهم المداخل الذي راهنت عليها الاستراتيجية الأمريكية في تغيير وجه المنطقة، إذ أن إشعال فتيل الصراعات العرقية و العصبية ، من شأنه تسهيل التغلغل الأمريكي في المنطقة، والوصول إلى تفكيك بناءاتها و إعادة تشكيلها بما يتماشى و طموحاتها الاستراتيجية (رمزي المنياوي ، صفحة 9).

المحور الثالث: آليات إدارة الأزمة السورية وفق توجهات السياسة الخارجية الأمريكية

تمثل الأزمة السورية أحد تحديات السياسة الخارجية الأمريكية ، فسوريا بالنسبة للولايات المتحدة هي جزء من إستراتيجية الاحتواء التي تهدف إلى حصر قلب الأرض الاوراسي و دفعه إلى الداخل لتجنب تمدده خارج حدوده السياسية (بوزيدي عبد الرزاق، 2015، صفحة 127)، لدلك سنحاول من خلال هذا المحور فهم تطورات الأزمة السورية و آليات إدارتها وفق المنظور الأمريكي.

3-1- و اقع الأزمة السورية وتطوراتها: لا يمكن النظر إلى الثورة السورية بمعزل عن موجة الثورات العربية التي عمّت المنطقة، إذ تُعد جزءًا من المناخ الثوري الذي ساد العالم العربي آنذاك، فبعد نجاح الثورتين التونسية والمصرية، اندلعت شرارة الثورة في سوريا من مدينة درعا في مطلع فبراير 2011، عندما خرجت احتجاجات شعبية ضد النظام السوري مطالبة بالإصلاح والتغيير. (جمال واكيم، 2013، صفحة 202).

مرّت الثورة السورية بعدة مراحل حاسمة ومفصلية، تميّزت كل واحدة منها بخصوصياتها وظروفها الخاصة، فقد انطلقت كحركة شعبية سلمية وعفوية، دون قيادة حزبية أو برنامج سياسي واضح، متأثرة بأجواء الثورات العربية، خاصة في تونس ومصر، ورافعة شعارات الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، قبل أن تتطور مطالبها إلى إسقاط النظام، وخلال هذه المسيرة، واجه الشعب السوري أشكالًا متعددة من القمع والعنف، في حين عجزت قوى

الثورة عن توحيد صفوفها رغم الدعم الشعبي الواسع الذي حظيت به منذ انطلاقتها. (شدوى محمد إبراهيم بسيوني، بلا تاريخ)

لم تدم المرحلة السلمية من الثورة السورية طويلًا، إذ سرعان ما لجأ النظام إلى استخدام القوة المفرطة لقمع الاحتجاجات، واستعان بالميليشيات لمواجهة المتظاهرين، مما أدى إلى تحول الثورة نحو العمل المسلح، حيث أصبحت المواجهة العسكرية أمرًا واقعًا مع بداية عامها الثاني، وفي ظل رفض النظام لأي إصلاح حقيقي، بدأت بوادر الحراك الشعبي بالظهور في أواخر يناير 2011، عندما دعا ناشطون سوريون إلى اعتصام يومي 4 و5 فبراير أمام مقر مجلس الشعب للمطالبة بالإصلاح، غير أن السلطة نجحت في احتواء هذه الدعوة عبر التفاهم مع بعض قوى المعارضة، متعهدة بإجراء إصلاحات من خلال الحوار.

وعليه، لم تتحول الثورة السورية إلى العمل المسلح إلا مع مطلع عام 2012، وذلك نتيجة لجملة من العوامل، من أبرزها:

•انسداد أفق النضال السلمي داخليًا بسبب الاستخدام المفرط للعنف من قبل النظام ضد المتظاهرين.
•فشل المساعي السياسية خارجيًا وعدم التوصل إلى أي حل سياسي يضع حدًّا للأزمة.
•تعثر التدخل الدولي بعد أن استخدمت روسيا والصين حق النقض (الفيتو) ضد مشاريع القرارات الأممية التي كانت تدين النظام السوري.
•اقتناع السوريين باستحالة تكرار النموذج الليبي في إسقاط النظام عبر تدخل عسكري خارجي . (رابحة سيف علامو ، محمود حمدي أبوالقاسم، 2013)

وعليه، يمكن اعتبار منتصف يناير 2012 نقطة التحول الفعلية نحو تبني الثورة السورية لخيار الكفاح المسلح، حيث بدأت مجموعات من الجيش السوري الحر بالدخول إلى مدينة حلب في 20 يونيو 2012، وقد شكّلت معركة حلب حينها أكبر وأطول المعارك، بعد أن تمكن الجيش الحر من السيطرة على معظم مناطق الريف الشرقي والشمالي للمدينة، مما جعلها مركزًا رئيسيًا لتجمع قواته في ريف حلب، و قد كشفت هذه المرحلة عن تعقيد العوامل المحرّكة للأزمة، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، نوضحها فيما يلي:

- **العوامل الاقتصادية الكامنة وراء الأزمة:** واجه الاقتصاد السوري قبل بداية الأزمة عدداً من التحديات الداخلية التي يمن إيجازها فيما يلي (جمال باروت، 2012):

- تراجع معدلات النمو الاقتصادي واعتماد الاقتصاد السوري بشكل كبير على القطاعات الريعية مثل النفط، مما مثّل تحديًا كبيرًا مع انخفاض احتياطي البلاد النفطي وتراجع إنتاجه، وبالتالي تقلص العائدات المالية. وقد أدى ذلك إلى ضغوط حادة على المالية العامة وميزان المدفوعات، وانعكس سلبًا على مستوى المعيشة في البلاد.ارتفاع مستويات البطالة، إذ توصل التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع إلى زيادة نسبة السكان الفقراء ، فوفق تقديرات عام 2010 فإن حوالي 7 مليون نسمة ما يعادل 34,3 بالمائة من إجمالي السكان، أصبحوا تحت خط الفقر، مما أدى إلى ضيق الشعب وانفجاره، وكان هذا العامل الاقتصادي هو أحد العوامل التي فجرت الثورة في 15مارس 2011 (جمال باروت، 2012).

– تراجع كفاءة الاستثمارات بشكل عام وانتشار الفساد الذي أعاق مؤسسات الدولة والمجتمع عن أداء مهامها ووظائفها بالشكل المطلوب، مما أسهم في إضعاف روح الانتماء الوطني لدى الأفراد وتقليص قدراتهم الإنتاجية في شتى المجالات

– **العوامل المؤسساتية الكامنة وراء الأزمة**: و المتمثلة في الاختناق المؤسساتي، الذي همش فئاتٍ كثيرةٍ في المجتمع، وحرمها من الإسهام بفاعليّة في التنمية السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. فقد" فشلت المؤسّسات السياسيّة في سوريا في تلبية الحاجة إلى عمليّةٍ تنمويّةٍ تضمينيّةٍ تشاركية، كما أنَّها أخفقت في إيجاد نظامٍ صارمٍ للمساءلة بغية التصدّي بشكلٍ فعالٍ للفقر والتفاوت الاجتماعي (علي عبدالقادر، صفحة 163).

– **العوامل البشرية و الاجتماعية الكامنة وراء الأزمة**: يُعدّ معدل الفقر في سوريا منخفضًا نسبيًا، إلا أنه في تزايد مستمر، وعند اعتماد خط الفقر الأعلى تتضح الصورة بشكل أدق، إذ يتبين أن أكثر من 33 % من السكان يعيشون تحت خط الفقر، ولم تنجح السياسات الحكومية خلال العقد الماضي في خفض معدلات الفقر أو تقليص الفجوات التنموية بين المناطق، حيث تركزت نسب الفقر بشكل خاص في المنطقتين الشرقية والشمالية، ولا سيما في المناطق الريفية، وقد أدى ذلك إلى تفاقم الإقصاء الاقتصادي الذي طاول شريحة واسعة من المجتمع السوري. (علي عبدالقادر، صفحة 163).

2.3-الموقف الأمريكي من الأزمة السورية وآليات إدارتها

تحولت الثورة السورية إلى واحدة من أخطر الأزمات ، إذ اتخذت طابع أزمة اجتماعية وسياسية عميقة سرعان ما تصاعدت لتتحول إلى نزاع داخلي مسلح، وقد أظهرت هذه الأزمة مدى تعقّد العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تداخلت فيها على المستويين الداخلي والخارجي، مما زاد من حدّتها واتساعها، كما اكتسبت الأزمة أبعادًا متعددة أسفرت عن مشهد غير مسبوق من العنف، تخللته تدخلات خارجية ذات مواقف متباينة، كان في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

فمنذ انتخاب الرئيس أوباما في نوفمبر 2008 بدأ هذا الأخير بتبني سياسة واقعية تتسق مع التوجه السائد للسياسة الخارجية الأمريكية فقد بدا أكثر انكفاء نحو الداخل، مغايرا بذلك لسياسة الرئيس بوش الابن المرتكز على التدخل العسكري المباشر، خاصة فشل السياسة الأمريكية في العراق. وعلى ضوء هذه القناعات قامت الولايات المتحد الأمريكية بتغيير إستراتيجيتها وإعادة تقييم سياستها تجاه سوريا لتجنب تكرار السيناريو العراقي.

وحسب بعض المراقبين فإن تعامل واشنطن مع الأزمة السورية لا يهدف إلى الإبقاء على النظام بحالته الراهنة بقدر ما يسعى إلى تغييره عبر استراتيجية مختلفة عن تلك التي طُبِّقت في ليبيا، نظراً لاختلاف الخصوصية السورية، فالتكتيك الأميركي يتجه نحو دفع النظام إلى الانهيار من الداخل عبر سلسلة من الإجراءات التصاعدية: تشديد العقوبات تدريجياً، وتصعيد الضغوط السياسية والدبلوماسية في المحافل الإقليمية والدولية، ومنح دور أكبر لدول إقليمية مثل تركيا والمملكة العربية السعودية، والأهم دعم المعارضة السورية مع التغاضي عن تسليح جزء منها. وتقدّر الولايات المتحدة أن تكلفة ومخاطر إضعاف النظام السوري عبر استنزافه أمنياً وعسكرياً واقتصادياً وتفكيك

بنيته الداخلية تبقى أقل من المخاطر الكامنة في اللجوء إلى خيار عسكري مباشر لإسقاط النظام، الذي قد يكون غير آمن للمنطقة والعالم. (أمل محمد ياسين، 2012).

وعليه، تميّز الموقف الأمريكي منذ اندلاع الثورة السورية بدعوة النظام إلى الإسراع في تنفيذ الإصلاحات السياسية، إذ اقتصرت التصريحات الأمريكية في بدايتها على المطالبة بوقف العنف والاستجابة لمطالب المتظاهرين. غير أنّ إدارة الرئيس باراك أوباما سرعان ما انتقلت إلى مرحلة الضغط المباشر على النظام السوري من خلال فرض عقوبات مالية واقتصادية، استهدفت الرئيس بشار الأسد وعددًا من كبار المسؤولين السياسيين والأمنيين، بذريعة تورطهم في استخدام العنف ضد المحتجين. (Michael Weiss, 2012, p. 7)

شملت العقوبات الأمريكية على سوريا المؤسسات الأمنية والعسكرية، إلى جانب قطاعات الطاقة والمصارف والهيئات المالية، بالإضافة إلى شركات وأفراد أجانب يرتبطون بعلاقات تجارية أو مالية مع الحكومة السورية. ويتضح من طبيعة هذه العقوبات أنها استهدفت الركائز الأساسية للاقتصاد السوري بشكل مباشر.

وخلال هذه المرحلة، سعت الولايات المتحدة إلى تقييد أنشطة شبكات الأعمال الدولية المتعاملة مع النظام السوري، عبر تطبيق إجراءات عقابية صارمة مثل قانون قيصر وسلسلة من الأوامر التنفيذية الأخرى، ومن أبرز نتائج هذه العقوبات أنها قلّصت الموارد المالية للنظام السوري وأضعفت قدرته على تنفيذ معاملاته التجارية والمالية الخارجية، ما زاد من عزلة الاقتصاد السوري على الساحة الدولية.

لم تقتصر واشنطن في تعاملها مع الأزمة السورية على الأدوات الاقتصادية فحسب، بل لجأت أيضًا إلى وسائل أكثر تأثيرًا لإضعاف النظام، تمثلت في تقديم دعم عسكري واسع لإسرائيل ومنحها الضوء الأخضر لمواصلة محاصرة النظام السوري عبر استهداف شبكة تحالفاته الإقليمية، وعلى رأسها حركة حماس في غزة وحزب الله في لبنان

و قد أدى تدمير القوة الصلبة لحزب الله عبر استهداف بنيته القيادية، والتي كان من أبرز ضحاياها الأمين العام السابق للحزب حسن نصر الله وعدد من القيادات الميدانية المقربة منه، إلى ترك النظام السوري مكشوف الظهر في الأيام الأخيرة قبل سقوطه، مما أفقده القدرة على مواجهة تحركات المعارضة المسلحة التي تمكنت من دخول دمشق بسهولة نسبية. هذا التطور يطرح تساؤلًا مشروعًا حول مدى ارتباط الاستراتيجية الأمريكية بسقوط النظام السوري، خاصة في ظل تشابك العوامل الإقليمية والدولية التي أفرزتها تحركات واشنطن على المستويين الإقليمي والدولي. (الخير عمر محمد سليمان، بلا تاريخ) .

و فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان، عملت الاستخبارات الغربية والأمريكية لفترة طويلة على تأطير عدد من منظمات المجتمع المدني في سوريا، ودعمتها عبر التقريب بينها وبين بعض النخب المعارضة التي تتبنى القيم الليبرالية والديمقراطية ذات الطابع الغربي. .(herrera, yoshiko; andrew kydd, s.d.)

و لعل نقطة التحول في الموقف الأمريكي إزاء الأزمة السورية كانت بسبب استخدام السلاح الكيميائي ضد المدنيين في الغوطة، مما جعل الإدارة الأمريكية تهدد بتوجيه ضربات جوية ضد النظام السوري، و في خضم هذا التهديد جاء الاتفاق الأمريكي الروسي في جنيف 12 سبتمبر 2013 على نزع سوريا لأسلحتها الكيميائية (احمد فؤاد ابراهيم المغازي، 2011).

و من منظور آخر، اتّسم الموقف الأمريكي من الثورة السورية بالتحفّظ تجاه خيار التدخل العسكري المباشر، نتيجةً للتجارب السابقة التي كلّفت الولايات المتحدة الكثير من الخسائر دون تحقيق نتائج حاسمة، ولذلك سعت واشنطن إلى تحقيق هدفها في تغيير النظام السوري من خلال استراتيجية مرنة تُمكّنها من مواكبة مسار التغيير دون الانخراط في مواجهة عسكرية مباشرة.وقد فضّلت الإدارة الأمريكية نهجًا يقوم على إدارة الأزمة عن بُعد بهدف التحكم في مجريات الأحداث والتأثير في مخرجاتها، خصوصًا في ظل غياب رؤية واضحة بشأن تداعيات الثورة وتشابك المواقف الإقليمية والدولية الداعمة للنظام السوري. هذا الوضع جعل إدارة الرئيس باراك أوباما مترددة بشأن جدوى الخيار العسكري وقدرته على تحقيق مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

وبناءً عليه، لم يتخذ الرئيس أوباما قرارا بالتدخل العسكري في سورية لمواجهة التدخل الروسي أو موازنته، وبقيت اهتماماته منصبة على كيفية مواجهة تنظيم الدولة، والعمل الدبلوماسي مع روسيا في محاولة لحثها على إيجاد حل سياسي للصراع. وذلك استنادا للخسائر الجسيمة التي مُنيت بها الولايات المتّحدة أثناء غزوها لأفغانستان والعراق، والتي كان لها دور كبير في التأثير على القرار الأمريكي إزاء الأزمة السورية.

اد يرى العديد من صناع القرار في الولايات المتحدة أن التدخل العسكري في أفغانستان والعراق كان خطأ استراتيجي استند إلى معلومات غير دقيقة، وأن واشنطن دفعت ثمنًا باهظًا سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا وأمنيًا نتيجة لذلك. وانطلاقًا من هذه القناعة، بات يُنظر إلى أي تدخل عسكري جديد على أنه مغامرة محفوفة بالمخاطر، و هذا التوجه ينسجم مع الرؤية الشخصية للرئيس باراك أوباما منذ توليه الحكم، حيث تبنّى سياسة تقوم على تجنّب الانخراط في نزاعات خارجية، وتقليص الإنفاق الدفاعي، مع التركيز على الدبلوماسية والحوار في التعامل مع القوى الفاعلة في المجتمع الدولي. كما سعى أوباما إلى نقل جزء من المسؤوليات الإقليمية إلى الدول القادرة والمؤثرة في المنطقة لتتحمل أعباءها بدلًا من الولايات المتحدة. (علي حسين باكير، 2013)

مما سبق يتضح أن السياسة الخارجية الأمريكية تبنت في إدارتها للأزمة السوريّة القوة الناعمة من خلال لجوئها إلى خيار العقوبات الاقتصادية والعزل الدبلوماسي تجاه النظام السوري مع تجنب اللجوء إلى التدخل العسكري.

خاتمة:

من خلال مناقشة المحاور السابقة توصلنا إلى النتائج التالية:

- يرتكز التوجه الجديد في الاستراتيجية الأمريكية على التنفيذ العملي لمشروع إعادة هيكلة المنطقة العربية، خاصة بعد إخفاق المشاريع السابقة في تحقيق أهدافها المرسومة. وقد تجسّد هذا التوجه من خلال

مبادرات ومخططات جديدة تحمل في طياتها أبعادًا تتعلق بالتجزئة وإعادة التقسيم، حيث تمحورت حول دعم وتشجيع الحركات الشعبية والاحتجاجات التي ثارت ضد أنظمتها في مختلف دول العالم العربي.

- إن مكانة سوريا وأهميتها في منطقة الشرق الأوسط جعلتها ساحة لمختلف التفاعلات و التجادبات الدولية و الإقليمية ومجال تنافس القوى الدولية والتي تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا بارزا فيها.
- تبقى أهم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط هي الانفراد بالتفوق الأمريكي في المنطقة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية حتى لو كان على حساب عدم استقرار المنطقة أو انتشار الفوضى.
- تغيير الإدارة الأمريكية لآليات إدارتها للأزمات الدولية في عهد الرئيس أوباما، أين تراجعت في إدارتها للازمة السورية عن فكرة الحروب العسكرية واعتمدت أدوات القوة الناعمة، مع اعتبار تدخلها العسكري كرد عن استخدام النظام السوري للسلاح الكيميائي، وتصنيفه كضربة عقابية أكثر من كونها بداية للانخراط العسكري الأمريكي.

قائمة المراجع:

- **باللغة العربية:**

1- احمد عباس عبد البديع ، (إدارة الأزمات الدولية ودبلوماسية القوة)، مجلة السياسة الدولية، العدد (111) ، يناير1993

2- إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات"، دار السلاسل، الكويت، 1987.

3- إبراهيم درويش، قراءة في كتاب أمريكا في مفترق الطرق :الديمقراطية والسلطة، وإرث المحافظين الجدد لفرانسيس فوكوياما، متوفر على الموقع الإلكتروني:www ,arab -nation,com /index,php ?option=com

4- احمد فؤاد ابراهيم المغازي، تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السوري، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2013

5- ادريس لكريني، "إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول:مقاربة النموذج الأمريكي في المنطقة العربية "، على الرابط الإلكتروني: http://www.diwan alarab.com/sppip.php article.6188

6- إسماعيل عبد الفتاح، "إدارة الصراعات والأزمات الدولية: تطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي "، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001

7- السيد عليوة، " إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة و الإرهاب الدولي " ، دار اليمن للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004، ص 18.

8- السيد ولد أباه ، عالم ما بعد 11 سبتمبر الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، بيروت : الدار العربية للعلوم،2004

9- بطرس بطرس غالي ، محمود خيري عيسى ،المدخل في علم السياسة ، القاهرة : دار الكتاب الحديث

10- بروسرت .ك ديين، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية ، ترجمة: بدران عبد الرمحان بدران(، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009

11- بريجنسكي، الاختيار السيطرة على العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004

12- جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا :الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، بيروت :شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2013

13- جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سوريا، جدلية الجمود و الإصلاح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة،

14- رابحة سيف علامو محمود حمدي أبو القاسم، الثورة السورية: التعقيدات الداخلية والتوازنات الدولية، القاهرة: كراسات استراتيجية، العدد 236، 2013،

15- رمزي المنياوي. الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى. دار الكتاب العربي. القاهرة،

16- الخير عمر محمد سليمان، الاستراتيجية الأمريكية في سوريا وسقوط نظام الأسد، على الرابط الالكتروني: https://www.aljazeera.net -

17- عباس رشدى العماري، "إدارة الأزمات في عالم متغير"، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، 1993 .

18- عبد الغفار رشاد القصبي، " التطور السياسي و التحول الديمقراطي " الكتاب الثاني ، الحراك السياسي و إدارة الصراع ، جامعة القاهرة، 2006

19- عبد اللطيف ناصر الدباء، "توظيف السياسة الخارجية في إدارة أزمة داخلية: إدارة اليمن لأزمة الانفصال 1993-1994"، رسالة ماجستير منشورة، تخصص علوم سياسة، القاهرة 2006، على الرابط الإلكتروني: http://www.yemen.nic.info/contents/ecomomic/pdf

20- عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001

21- علي عبد القادر، مراجعة تقرير "الأزمة السورية: الجذور و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 03،ماي 2013

22- عامر مصباح، " المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية "، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

23- شدوى محمد إبراهيم بسيوني، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة (2011-2016)، المركز الديمقراطي العربي على الرابط الالكتروني: http://democraticac.de/?p=33933

24- عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الامريكي الروسي في منطقة الشرق الاوسط: دراسة حالة الازمة السورية 2010-2014، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2015.

25- عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية:(إيران، العراق، سوريا، لبنان نموذجا)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2015.

26- علي حسين باكير، حقيقة الموقف الأمريكي من الثورة السورية، مجلة البيان، عدد 312، يوليو 2013، على الرابط الالكتروني: www/albayan/comhttps://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2844

27- كمال حماد، "النمط الاستراتيجي الأمريكي في إدارة الأزمات الدولية"، مجلة الدفاع الوطني، على الرابط الالكتروني: http://www.le barmy.gov.lb/articl.asp

28- لويد جنسن ، تفسير السياسية الخارجية ،ترجمة محمد بن أحمد مفتي ، محمد سليم السيد ،الرياض : عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود ،1989

29- محمد السيد سليم ،"تحليل لسياسة الخارجية"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1988

30- مجدي كامل. الفوضى البناءة. الدمار الخلاق والثورات الملونة والشرق الأوسط الذي تريده أمريكا. دار الكتاب العربي. دمشق . ط1. 2013

31- محمد فايز فرحات، السلوك الصيني الروسي في مواجهة موجة الربيع العربي: قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية، مجلة سياسات عربية

32- ملاح السعيد ، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية"، مذكرة ماجستير،(غير منشورة)، تخصص علاقات دولية، قسنطينة، 2005

-33 مسعود شوية، "دور الاتحاد الأوربي في إدارة الأزمات"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص علاقات دولية، قسنطينة، 2005

-34 مجاهد الزيات، قراءة في استراتيجية الأمن القومي الجديدة، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.ahram.org.eg/211/2010/06/28/4/27019.aspx

-35 مصطفى علوي، السياسية الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي الجديد، مجلة السياسية الدولية، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات والنشر ،العدد 153 جويلية 2003 .

-36 مصطفى صايج، السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر،2007

-37 ناظم عبد الواحد جاسور، "تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية على قضايا الأمة العربية حقيقة ما بعد نهاية الخرب الباردة "، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2007 .

-38 هنري كيسنجر، مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض (1968-1973)، ترجمة خليل فليحان، دار طلاس، دمشق.

- باللغة الاجنبية:

1. Yoshiko Herrera.Andrew Kydd. U.S. and Russian Interventions in Syria: U.S. Goals and Interests. Excerpted from The U.S. and Russian Interventions in Syria: Room for Cooperation or Prelude to Greater Conflict?. In site : https://daviscenter.fas.harvard.edu/sites/daviscenter.fas.harvard.edu/files/US_Goals.pdf
2. Michael Weiss. Intervention in Syria? An Assessment of Legality. Logistics and Hazards. The Henry Jackson Society. Project for Democratic Geopolitics. December 2012
3. Jeffrey Feltman et al., "The new geopolitics of the Middle East: America's role in a changing region," Brookings, January 2019, https://shorturl.at/YUazO.
4. Anthony H. Cordesman, "The Changing Strategic Importance of the Middle East and North Africa," CSIS, January 24, 2023, https://shorturl.at/eBQVi.